

Distr.: General
24 September 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا،
أتشرف بإحالة تقرير منتصف المدة الذي أعده فريق الخبراء وفقاً للفقرة ٢ من القرار ١٥٤٩
(٢٠٠٤) (انظر المرفق).

وتكون اللجنة ممتنة، في هذا الصدد، إذا أُحيط أعضاء مجلس الأمن علماً بهذه الرسالة
ومرفقها وتم إصدارهما كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منير أكرم
رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١
(٢٠٠٣) بشأن ليبيريا



المرفق

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة من رئيس فريق الخبراء المعني
بليبيريا إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٩ (٢٠٠٤)

باسم أعضاء فريق الخبراء المعني بليبيريا، نتشرف بأن نرفق طي هذه الرسالة التقرير
الذي أعده الفريق وفقا للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٩ (٢٠٠٤).

فريق الخبراء المعني بليبيريا

(توقيع) أتابو بوديان

الرئيس

(توقيع) آرثر بلونديل

(توقيع) تومي غارنيت

(توقيع) داميين كالاماند

(توقيع) كاسبار فيشين

تقرير فريق الخبراء المقدم عملاً بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٩ (٢٠٠٤) بشأن ليبيريا

أولا - مقدمة

نظرة عامة

١ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عيّن الأمين العام فريق خبراء معنياً بليبيريا للقيام بالمهام المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من القرار. وكان من بين مهام فريق الخبراء تقييم مدى الالتزام بالجزاءات المفروضة في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) على الأسلحة والماس ومنتجات الأخشاب وسفر من يعتبرون تهديداً للسلام الدائم؛ ومصادر تمويل التجارة غير المشروعة في الأسلحة مثل تمويلها باستخدام الموارد الطبيعية؛ والخطوات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة الوطنية لليبيريا لوضع نظام فعال لشهادات المنشأ بالنسبة للتجار في الماس بغرض الانضمام إلى عملية كمبرلي؛ والخطوات التي اتخذتها تلك الحكومة لفرض الرقابة على مناطق إنتاج الأخشاب، وكفالة عدم استخدام إيرادات الحكومة في إذكاء جذوة الصراع بل استخدامها في الأغراض المشروعة التي تعود بالنفع على شعب ليبيريا. كذلك قرر المجلس في القرار ١٥٤٩ (٢٠٠٤) أن يقوم فريق الخبراء برصد تنفيذ تجميد الأصول الذي فرضه القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)، كما طلب المجلس أن يقوم فريق الخبراء بتقييم أي أثر إنساني وأي أثر اجتماعي - اقتصادي للجزاءات التي فرضها القراران ١٥٢١ (٢٠٠٣) و ١٥٣٢ (٢٠٠٤).

٢ - واستجابة لطلب من رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، قرر مجلس الأمن (الفقرة ٢ من القرار ١٥٤٩ (٢٠٠٤)) أن يقوم الفريق، في خلال ٩٠ يوما من تاريخ اعتماد القرار ١٥٤٩ (٢٠٠٤)، بتقديم تقييم أولي عن التقدم المحرز نحو استيفاء الشروط التي حددها مجلس الأمن لرفع الجزاءات، وخاصة الجزاءات المفروضة بالنسبة للماس والأخشاب.

٣ - وبعد أعمال تمهيدية تمت في نيويورك وغيرها، سافر الفريق إلى ليبيريا خلال شهر آب/أغسطس ٢٠٠٤، وبهذا التقرير يختتم الفريق تقييمه المؤقت للوضع فيما يتعلق بالماس والأخشاب. وعملاً بالفقرة ٢ من القرار ١٥٤٩ (٢٠٠٤) سيقوم الفريق، في موعد أقصاه ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بتقديم تقرير نهائي يتناول نظام الجزاءات كله، بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة، وحظر السفر، وتجميد الأصول، وأثر الجزاءات على النواحي الإنسانية والنواحي الاجتماعية - الاقتصادية.

أساس نظام الجزاءات

٤ - في عام ٢٠٠١، طلب مجلس الأمن من ليبيريا أن تكف عن الدور الذي تقوم به في الحرب الأهلية في سيراليون (القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)). ولحمل ليبيريا على الاستجابة لهذا الطلب، فرضت جزاءات بالنسبة للأسلحة والماس وسفر الأفراد الرئيسيين الذين يقدمون الدعم للمتمردين المسلحين. ونظرا لأن المجلس لم يكن راضيا عن التقدم المحرز، فقد أبقى على الجزاءات بإصدار القرارين ١٤٠٨ (٢٠٠٢) و ١٤٧٨ (٢٠٠٣)، وتوسع فيها لتشمل إنشاء نظم لمراجعة الحسابات وضمان استخدام الإيرادات المتأتية من النقل بالسفن ومن الأخشاب في أغراض مشروعة (القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)). ولمواصلة زيادة الضغط، قام المجلس، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، بتوسيع الجزاءات لتشمل الأخشاب (القرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣)). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لاحظ المجلس أن الظروف في ليبيريا قد تغيرت، وخاصة ما حدث من خروج الرئيس السابق تايلور وتشكيل الحكومة المؤقتة الوطنية في ليبيريا (القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)). ولكن المجلس ظل منشغلا لعدم تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا ولاحتمال أن تكون الصلة القائمة بين استغلال الموارد الطبيعية وانتشار الأسلحة سببا رئيسيا لتفاقم الصراع في غرب أفريقيا. ولهذا جدد المجلس الجزاءات المفروضة بالنسبة للأسلحة والماس والأخشاب وسفر الأفراد الرئيسيين، وطلب إلى جميع الدول، بالإضافة إلى ذلك، أن تجمد أرصدة تايلور وشركائه الأقربين (القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)).

٥ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وبعد استعراض منتصف المدة الذي قام به المجلس بالنسبة للجزاءات المفروضة بشأن ليبيريا وفقا للقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، ذكر رئيس المجلس، بين ما ذكره في بيان للصحافة، أن عملية السلام في ليبيريا ما زالت هشة وأن شروط رفع الجزاءات لم يتم بعد استيفائها استيفاء تاما.

ثانيا - ليبيريا والاستقرار الإقليمي

٦ - على الرغم من انقضاء ما يقرب من عام على توقيع اتفاق السلام الشامل، ما زال مستقبل ليبيريا يكتنفه الغموض. فما زال الفساد منتشرًا وما زالت الحالة الإنسانية حرجة. وثمة شواغل حقيقية فيما يتعلق بالأمن الغذائي - فقد كادت تنفذ في الفترة الأخيرة إمدادات الإغاثة لدى برنامج الأغذية العالمي. وهناك أيضا شواغل خطيرة فيما يتعلق بالصحة. فما زالت ليبيريا محرومة من المرافق العامة في مجالات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، حتى في العاصمة منروfia، حيث يعيش أكثر من مليون شخص. وما زالت معظم معابر الحدود تحت سيطرة قوات جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة

الديمقراطية في ليبيريا. وما زالت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مكتوفة اليدين لأن الولاية التي حددها لها المجلس لا تعطيها السلطة التنفيذية الكاملة التي تسمح لها، مثلاً، بإلقاء القبض على من يقوضون السلام أو يرفضون نزع أسلحتهم.

٧ - على أن ثمة بعض الدلائل التي تبعث على الأمل. فقد تمت بشكل كامل عملية نشر حفظة السلام التابعين للبعثة. وعملية نزع السلاح تمضي في هدوء - حيث تم بالفعل تسجيل أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص باعتبارهم من المقاتلين السابقين بعد أن سلموا ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ قطعة سلاح. وعلى الرغم من وجود بعض الجيوب التي انعدمت فيها سيطرة القانون، فإن ليبيريا تعتبر الآن تماماً في المرحلة الأمنية الرابعة. وكما ورد في الفقرة ٥٠ من التقرير المرحلي الرابع الذي قدمه الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، فقد وفر المجتمع الدولي بالفعل ما يقرب من ٥٠ في المائة من الأموال التي وعد بها في مؤتمر الأمم المتحدة للمانحين المعني بليبيريا الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٨ - والخلاصة أن الحالة الأمنية ما زالت هادئة بوجه عام، وإن كان لا سبيل إلى التنبؤ بما يمكن أن يحدث. وكثيرون من أبناء شعب ليبيريا، ممن لم يشاركوا في الحرب، غير راضين عن تركيز الانتباه وتركيز الأموال على المقاتلين السابقين. وفي مقابل ذلك فإن كثيراً من المقاتلين السابقين ما زالوا غير راضين عما يعتبرونه تخلياً عنهم من جانب قادتهم السابقين الذين يحيون حياة رغد في منروfia. وبرنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج لم يكتمل على الرغم من النجاح الملحوظ الذي تحقق حيث تم تطبيقه. وسكان المناطق الريفية ينتظرون هذا البرنامج بقلق لأنهم يأملون أن يؤدي إلى زيادة الأمن المحلي. كذلك يوجد كثيرون ممن لا يزالون غير راضين عما يجري من فساد ومن ارتكاب للجرائم، وتم الإعراب عن الإحباط فيما يتعلق بعدم فعالية الشرطة الليبرية، وخاصة بالنظر إلى عدم امتلاك الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة لسلطة إلقاء القبض. وقد أدى هذا الإحباط إلى ظهور العدالة الغوغائية، والنهب، وإقامة حواجز التفتيش غير المشروعة. ولقد استطاعت البعثة المحافظة على النظام في معظم الأحيان، ولكن ولايتها المحدودة تقوض قدرتها على ممارسة سلطتها في كل أنحاء ليبيريا.

ثالثاً - الأخشاب

الصادرات

٩ - ما زالت الجزاءات فعالة. فخلال التحليق فوق غابات الأراضي الوطیئة بليبيريا، والزيارات التي تمت إلى أربعة من الموانئ، وعمليات التقييم على الطبيعة التي تمت في ميريلاند

وغراند كيب ونيمبا، لم يكتشف أي دليل على قطع الأخشاب على نطاق واسع. وتجري عمليات محدودة لنشر الأخشاب (تجهيز الأخشاب باستخدام المناشير السلسلية) يُفترض أنها تتم من أجل السوق الداخلية. ولكن الجزاءات نجحت فيما يبدو في وقف تصدير الأخشاب.

١٠ - وتنتشر في منروفيا ادعاءات مستمرة بأن الشركات تقوم بالتصدير إلى كوت ديفوار وغينيا، ولكن التحقيقات لم تؤكد هذه الادعاءات. وقد ساعد ضباط الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة مساعدة كبيرة جدا في رصد الحالة.

الأمن

١١ - يُعد مستوى الأمن منخفضا جدا في غابات ليبيريا في الوقت الحاضر. وفي زيارات تمت إلى هاربر وروبرتسبورت وبيكييا وسانيكولي اشتكى المسؤولون المحليون من سيطرة جماعات المتمردين التابعة لحركة الديمقراطية في ليبيريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على المعابر الحدودية. وحتى في المناطق التي توجد بها البعثة فإن حفظة السلام لا يستطيعون بوجه عام القيام بأعمال الشرطة لأنهم لا يملكون سلطة إلقاء القبض. وقد أدى هذا إلى وقوع أعمال النهب على الرغم من وجود البعثة، كما حدث مثلا في المصنع الذي تملكه شركة الأخشاب الشرقية في بوكانن حتى آذار/مارس ٢٠٠٤، وكما حدث في المصنع التابع لشركة ميريلاند لصناعات تجهيز الأخشاب الموجود في هاربر ابتداء من نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وكان ذلك على أيدي مقاتلي حركة الديمقراطية في ليبيريا في الحاليتين.

١٢ - ولتوفير الأمن لهيئة التنمية الحرجية، تقوم الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بتوفير التدريب لنحو ١٨٠ من موظفي إنفاذ القوانين التابعين للهيئة (نصفهم كضباط حراسة، ونصفهم كضباط مناطق محمية) وسينتهي هذا التدريب بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتذكر هيئة التنمية الحرجية أنها تشرف على نقاط تفتيش بالغابات على الطرق الرئيسية المؤدية إلى منروفيا. ولا توجد سجلات بأية غرامات حصلت عليها الهيئة أو أية عقوبات فرضتها.

النواحي المالية

١٣ - تقتضي الجزاءات ألا تستخدم الإيرادات المتأتية من الأخشاب في إنهاء الصراع بل في الأغراض المشروعة التي تعود بالنفع على شعب ليبيريا. ففي القرار ١٤٠٨ (٢٠٠١)، طلب مجلس الأمن أصلا القيام بمراجعة لحسابات هيئة التنمية الحراجية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ولدى الإعداد لمراجعة كاملة للحسابات والنظم يمولها الاتحاد الأوروبي، تم، في لقاء مبادرة غابات ليبيريا التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة، استئجار شركة فوسكون الليبرية للقيام بمراجعة أولية لحسابات هيئة التنمية الحراجية. وخلصت شركة فوسكون إلى أن ثمة

انعداماً تاماً لنظم الإدارة المالية في الهيئة. ولم تستطع فوسكون تتبع تدفقات الإيرادات الآتية من صناعة الأخشاب؛ ولا توجد لدى هيئة التنمية الحراجية سجلات لحسابات القبض أو حسابات الدفع، ولا سجلات للأصول الثابتة، ولا نظام للنشريات، ولا مطابقة للحسابات المصرفية، كما أنها تقوم بتحصيل الضرائب على المرتبات ولكنها لا تدفعها. وقد قرر الاتحاد الأوروبي أن عدم المضي في عملية مراجعة الحسابات المالية. ومن المفيد القيام بمراجعة كاملة للحسابات لتحديد ما إذا كان قد تم استخدام للأموال في غير الأغراض التي خُصصت لها والوقوف على الكيفية التي حدث بها ذلك، إن كان قد حدث، ولضمان عدم تكرار ذلك، ولتوفير المعلومات اللازمة لاستعراض الضرائب المستحقة على الشركات الحاصلة على امتيازات قطع الأخشاب.

١٤ - ولا توجد في الوقت الحاضر ميزانية لهيئة التنمية الحراجية وافق عليها مجلس إدارة الهيئة. ولم تقم الحكومة الانتقالية الوطنية بليريا بتوفير أية أموال تشغيلية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ولكنها قامت بالفعل بتوفير ٣٥٠.٠٠٠ دولار لإعادة فتح خمسة مكاتب إقليمية تابعة للهيئة. واشترت الهيئة (نسيئة) أجهزة راديو عالية التردد (قيمتها ١٩.٠٠٠ دولار)، وخمسة شاحنات خفيفة. وتذكر شركة فوسكون أنه في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ كان هناك مبلغ ١٥٠٠ دولار في حسابات مصرفية للهيئة.

١٥ - ولتصحيح سوء الإدارة المالية، وافق المدير العام للهيئة على تعيين شركة مستقلة تتولى الإدارة المالية، وإن كان لم يتم بعد الحصول على التمويل اللازم لذلك.

التقدم المحرز

١٦ - أصدرت الحكومة الانتقالية الوطنية لليريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ خريطة طريق للإصلاحات اللازمة حتى يتم رفع الجزاءات. كذلك نظمت سفارة الولايات المتحدة اجتماع مائدة مستديرة لتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات عن هذه الخطة. وفي الجدول بيان للتقدم الذي تم إحرازه.

برامج الإصلاح اللازمة لرفع الجزاءات المفروضة فيما يتعلق بالأخشاب

برامج الإصلاح	الوصف	ما تم استكماله حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
بناء قدرة هيئة التنمية الحراجية	تعيين مجلس إدارة هيئة التنمية الحراجية	نعم
إقامة هياكل للإدارة ومنح الموظفين	لم تُصرف مرتبات الموظفين مرتبات	منذ شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤
مرتبات كافية، وتوفير الخدمات السوقية		

برامج الإصلاح	الوصف	ما تم استكماله حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
زيادة الشفافية والمساءلة في هذا القطاع	تدريب الفنيين الميدانيين وتدريب الموظفين من الرتب المتوسطة في موعد لاحق	لا
	إعداد اختصاصات للجنة إشراف مستقلة وتكليف تلك اللجنة بتوعية المجتمع المحلي والإشراف على المنظمات غير الحكومية ومراجعة أعمالها، والتشجيع على الإدارة المستدامة للغابات	لا
	طلب المساعدة الفنية فيما يتعلق بالغابات والإدارة المالية	نعم
	التكليف بإجراء مراجعة لحسابات هيئة التنمية الحراجية	كشفت المراجعة الأولية للحسابات التي قامت بها شركة فوسكون عن انعدام الإدارة المالية؛ ألغى الاتحاد الأوروبي مراجعة الحسابات المعتمدة؛ وافق المدير العام على وجود نظام مستقل للرقابة المالية
استعراض الامتيازات	وضع نظام لإيداع جميع إيرادات الحراجة في حسابات توجهها وزارة المالية في المصرف المركزي الليبري	نعم، تُدفع جميع الأموال للبنك المركزي
	وُضع نظام لتمويل حسابات هيئة التنمية الحرجية لدى المصرف المركزي الليبري اعتماداً على مخصصات الميزانية المتصلة بتحويل أموال من حسابات حكومة ليبريا كل ثلاثة شهور بناء على تعليمات قائمة	لا، لا تدخل الحكومة المؤقتة الوطنية الليبريا في الميزانية أموالاً تشغيلية للهيئة؛ ولم تحصل الهيئة على أية أموال من الحكومة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤
	تصميم نظام يتم من خلاله بشكل منفصل تلقي رسوم إعادة زراعة الغابات وحفظها وصرف هذه الرسوم	نعم
	وضع نظام للإبلاغ وإتاحة المعلومات للجمهور	وافق المدير العام على إنشاء موقع شبكي بمساعدة الولايات المتحدة
	تشكيل لجنة رقابة مستقلة	لا
	إلغاء جميع اتفاقات الامتياز القائمة ومراجعتها	تمت المرحلة ٢ وستبدأ المرحلة ٣ قريباً
	فرض عقوبات على الشركات التي تنتهك الجزاءات	لا
	إعداد إضافة تلحق باتفاقات الامتياز تبين سياسات حفظ البيئة والسياسات البيئية	لا

برامج الإصلاح	الوصف	ما تم استكماله حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
إجراء جرد للغابات	إجراء مسوحات ميدانية تعتمد على لا عمليات التحقق للأراضي وإعداد خرائط استنادا إلى نظام المعلومات الجغرافية	لا
	تحديد القيمة الممكنة لموارد الغابات (المنتجات الحرجية من الأخشاب وغيرها)	لا
	توفير المعلومات اللازمة للرصد وفرض الضرائب والإنفاذ	لا
حماية المناطق الطبيعية وتميئها	إعادة بناء الهياكل الأساسية لمنطقة سابو الطبيعية	لا؛ قام الآلاف ممن يرتبطون بحركة الديمقراطية في ليبيريا بالزحف على منطقة سابو الطبيعية للقيام بأعمال تعدين غير قانونية
	توفير المعدات والمواد اللازمة لإدارة المناطق الطبيعية	لا
	تدريب موظفي المناطق الطبيعية وتوزيعهم للعمل فيها	لا، تقوم الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بتدريب نحو ١٨٠ من ضباط التنفيذ
حشد المساعدة الفنية والمالية	المشاركة في اجتماع الجهات المانحة والأنشطة الترويجية الأخرى	نعم
	مناقشة الترتيبات الثنائية	نعم

المصدر: الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، لجنة استعراض الجزاءات المفروضة على الاتجار بمحذوع الأشجار والأخشاب.

استعراض الامتيازات

١٧ - تمهيدا لاستئناف النشاط، تقوم لجنة تابعة لهيئة التنمية الحراجية بفحص جميع الامتيازات الحراجية. وقد خلصت الهيئة، في تقريرها عن المرحلة ١، إلى أن الصناعة مدينة بضرائب قدرها ٦٤٢ ٧٢٥ ٢٦ دولارا. ويلزم القيام بمراجعة شاملة للحسابات للتحقق من ذلك لأن هناك شركات كثيرة لا توافق على هذه النتيجة. وحتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كانت هناك جهة واحدة، هي مجموعة شركات محمد، قامت بدفع ضرائب متأخرة عليها (٧ ٠٠٠ دولار من ٢,٤ مليون دولار تدعي الهيئة أن المجموعة المذكورة مدينة بها). وفي المرحلة ٢، أوصت اللجنة بإلغاء ستة امتيازات وإجراء مزيد من الفحص لبعض الامتيازات الأخرى. وفي المرحلة ٣، تم توسيع اللجنة لتشمل ممثلين للمجتمع المدني والمناخين الدوليين، وستقوم اللجنة باستعراض جميع الامتيازات لتبين ما إذا كانت قد حدث إخلال بنظام

تخصيص مناطق قطع الأخشاب أو تخلف عن دفع الضرائب، أو انتهاك لقوانين العمل والقوانين البيئية.

الاستنتاجات

١٨ - إذا لم يتوافر الأمن الكافي، ستقوم شركات الأخشاب بتوفير قوات الحماية الخاصة بها، كما أن الصراع يمكن أن يندلع من جديد. وما لم تتوافر الرقابة المالية، سيسهل الفساد بسبب الممارسات المحاسبية غير السليمة. وقد تفلت شركات الأخشاب من عقوبة انتهاك اللوائح إذا لم يجر إنفاذ تلك اللوائح، ولذلك فإن الإصلاح أمر ضروري لتفادي أخطاء الماضي.

١٩ - وعلى الرغم من الامتثال للجزاءات المتعلقة بالأخشاب على نطاق واسع، فلم يجر تنفيذ قدر يُذكر من الإصلاحات اللازمة. ومن ثم فإن التوصيات التي وردت في تقارير الفريق السابقة (S/2003/779 و S/2003/937 و S/2004/396 و Corr.1) ما زالت لها وجاهتها. وقد أُحيط المدير العام لهيئة التنمية الحراجية في آب/أغسطس ٢٠٠٤ علماً بما يلي:

٢٠ - تحدد الفقرة ١١ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) شرطين:

(أ) الشرط الأول هو أن تبسط الحكومة الانتقالية الوطنية سلطاتها وسيطرتها الكاملتين على مناطق إنتاج الأخشاب. وهذا يتطلب ما يلي:

١' قيام هيئة التنمية الحراجية بوظائفها على الوجه الكامل، بما في ذلك:

- وجود مكاتب إقليمية قادرة على العمل ومزودة بما يلزم لإدارة الغابات ومراقبة الشركات الحاصلة على امتياز قطع الأخشاب وإعمال القوانين واللوائح المتصلة بالغابات

- توفير موظفين مدربين التدريب الكافي ويحصلون على المكافآت المناسبة، بما في ذلك موظفون لإنفاذ القوانين

٢' إنشاء نظم لتعقب قطع الأخشاب لضمان عدم دخول الأخشاب المقطوعة بالمخالفة للقانون إلى سلسلة التوريد القانونية. وبدون ذلك يمكن للمقاتلين الحصول على إيرادات من قطع الأخشاب على خلاف ما يقضي به القانون.

٣' الحصول على المعلومات التي تيسر الرقابة المستقلة من جانب المجتمع المدني، بما فيها المعلومات المتعلقة بما يلي:

- مواقع جميع الامتيازات وأسماء أصحابها حتى يمكن التعرف على العمليات التي تتم في حدود القانون
 - الكيفية التي تم بها منح هذه الامتيازات - لضمان عدم القيام إلا بالمعاملات المطابقة للقانون
 - خريطة سنوية لكل منطقة قطع تبين مواقع جميع الأنواع التجارية - لتحديد كمية الأخشاب التي يمكن قطعها
 - كميات الأخشاب المقطوعة وقيمتها وكميات ما تم إنتاجه وتصديره من جميع المنتجات الخشبية (المجهزة وغير المجهزة، موزعة حسب أنواعها - لتحديد ما تم قطعه وتقدير الضرائب التي ينبغي دفعها عليه)
 - جميع الضرائب التي تم تقديرها والضرائب التي تم دفعها، بما في ذلك الخدمات المقدمة بديلاً عن الضرائب - لضمان تحصيل جميع الضرائب
 - جميع الاتهامات والانتهاكات، وما تم من حالات إلقاء القبض، وما دفع من غرامات وما وقع من عقوبات - لتحديد مدى تطبيق القوانين واللوائح
- ‘٤’ استعراض الشركات المالكة للامتيازات وإلغاء امتيازات الشركات التي أحلت بقوانين ليبيريا. ونظراً لما سبق من تواطؤ الإدارة السابقة لهيئة التنمية الحرجية، ينبغي أن يكون بين القائمين بهذا الاستعراض ممثلون لهيئات مستقلة وموثوق بها من هيئات المجتمع المدني وممثلون للمجتمع الدولي.
- ‘٥’ قيام الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا توزيع ضباط الشرطة في جميع أنحاء ليبيريا وتخصيص موظفين لمراقبة نقاط عبور الحدود ومراقبة الموانئ، وذلك من أجل كفالة الأمن.
- من غير المحتمل أن تكون الحكومة الانتقالية قادرة في المستقبل القريب على المحافظة على هذا المستوى من الأمن وسوف تعتمد على البعثة في هذا الصدد
 - ينبغي لهيئة التنمية الحرجية أن تنسق مع البعثة ومع الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بنقاط التفتيش على الأخشاب

٦' اعتماد شركات قطع الأشجار على خدمات الأمن الخاصة، لأن من غير المحتمل أن تكون إجراءات الأمن كافية لحماية معدات قطع الأخشاب الثمينة في المناطق الريفية. ولضمان خضوع هذه القوات الخاصة للمساءلة، يتعين:

- ألا تكون مؤلفة من جماعات الميليشيا السابقة كما كان معتادا
- أن تظل بلا أسلحة. وحيث يحتاج الأمر إلى أفراد أمن مسلحين يتعين على شركات قطع الأخشاب الحصول على الحماية من قوة الشرطة الوطنية
- أن تتلقى التدريب المناسب من جهة يُطمأن إليها
- أن تتبع أفضل الممارسات المتعلقة بالأمن وبحقوق الإنسان
- ٧' قيام هيئة التنمية الحرجية بإنشاء مكاتب أمن في المناطق الريفية يستطيع أن يبلغها سكان هذه المناطق بأي استغلال من جانب قوات الأمن.
- ٨' قيام هيئة التنمية الحرجية بتوفير الإدارة الكافية وتنفيذ القوانين واللوائح في منطقتي سابو ونيمبا الطبيعيتين؛ وذلك لتحقيق الرقابة التامة على مناطق إنتاج الأخشاب التي تعطى مركز المناطق المحمية.

(ب) الشرط الثاني هو أن تقوم الحكومة الانتقالية الوطنية للبريا باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان عدم استخدام الإيرادات الحكومية المتأتية من صناعة الأخشاب الليبرية في تأجيج الصراع، أو فيما يشكل بأي وجه آخر انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، واستخدامها بدلا عن ذلك في أغراض مشروعة لصالح الشعب الليبري. بما في ذلك التنمية. ولم تثبت هيئة التنمية الحرجية حتى الآن قدرة يُطمأن إليها على ضمان عدم استخدام الأموال في غير الأغراض التي خُصصت لها. وعلى ذلك يتعين على الهيئة:

- ١' تنفيذ الأمر التنفيذي رقم ٢.
- ٢' الالتزام بما وعد به المدير العام من استئجار شركة مستقلة للإدارة المالية.
- ٣' أن تتيح لمن يشاء الاطلاع على حساب عن جميع مصادر الإيرادات والمصروفات منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بما في ذلك الضرائب والغرامات المحصلة على:

- تجهيز الأخشاب للسوق المحلية

- الفحم النباتي
- لحوم حيوانات الغابات
- أي قطع محلي للأخشاب، بما في ذلك الأخشاب التي تقطع بمشار الشق
- ٤' نشر جدول بجميع تدفقات الإيرادات، بما فيها الرسوم والضرائب.
- ٥' نشر الإجراءات التنفيذية التي اتخذت لمنع قطع الأخشاب بطريقة غير مشروعة.
- (ج) يمكن للبعثة وللشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة أن تساعد على النحو التالي:
- ١' رصد الجزاءات، وخاصة فيما يتعلق بنقاط عبور الحدود والموانئ والطرق الرئيسية المؤدية إلى منروفيا.
- ٢' لما كان من المحتمل أن تكون البعثة هي أكبر مشتر للأخشاب في الوقت الحاضر، فينبغي لها أن تضع سياسة للشراء تضمن ألا تُستخدم في أعمال البناء التي تتولاها الأمم المتحدة سوى الأخشاب المنتجة بطريقة قانونية.

رابعاً - الماس

٢١ - ما زالت علاقة الفريق بوزارة الأراضي والمناجم والطاقة علاقة إيجابية بناءة، ويثني الفريق على الوزارة لتعاونها خلال أعمال التقييم وأعمال التحقيق التي تمت مؤخراً. وما زالت الوزارة تثبت التزامها بتحقيق المتطلبات التي اعتبرها مجلس الأمن ضرورية لرفع الحظر الحالي على تصدير الماس الخام الليبيري.

الحالة الراهنة

٢٢ - قام الفريق بزيارة المنطقة خلال فترة طويلة من شهر آب/أغسطس ٢٠٠٤. وتم القيام باستفسارات أولية في سيراليون للتحقق مما إذا كانت تدخل ذلك البلد كميات كبيرة من الماس الخام الليبيري. وقد توافقت الآراء بوجه عام، على المستوى الوزاري في فريتاون وبين جهات الاتصال القائمة ومصادر المعلومات المعروفة للفريق، على أن ما يصدر من ليبيريا من الماس الخام بطريقة غير مشروعة ما زال ضئيل الكمية. ويساعد في الإبقاء على هذه الحالة العامة حالياً سوء الأحوال الجوية في موسم هطول الأمطار واستمرار الشواغل المتعلقة بحالة الأمن عموماً في مناطق التعدين، خاصة وأن عملية نزع السلاح لم تُستكمل بعد في

المناطق التي ترتبط تقليديا باستخراج الماس. وعلاوة على ذلك فإن النقص الشديد في المعدات الضرورية اللازمة لاستخراج الماس، وخاصة المضخات والمولدات والآلات الثقيلة المستخدمة في نقل التربة، ما زال يعرقل إلى حد كبير محاولات من يسعون لاستخراج الماس وتصديره بطريقة غير مشروعة. وقد قام الفريق بزيارة بلدي كينما وزيمبي الواقعتين على الحدود مع سيراليون، ولكنه لم يستطع العثور على أي دليل يثبت الاتجار في ماس ليبيريا الخام.

الأنماط الحالية للنشاط التعديني

٢٣ - ما زال ارتفاع منسوب المياه الموسمي في ليبيريا يحد بدرجة كبيرة من مستويات النشاط التعديني في منطقتي لوبا العليا ولوبا السفلى بمقاطعة لوبا. على أن الفريق قد علم من بعض المصادر أنه يتم القيام ببعض أعمال التعدين في المناطق الأكثر ارتفاعا بمقاطعة نيمبا، وخاصة في منطقة غبابا. وكان الفريق يأمل في أن يقوم بمسح جوي بهذه المنطقة لتقييم النشاط التعديني في مساحات واسعة. على أن قسوة الظروف الجوية تجعل هذا أمرا مستحيلا. وبدلا من ذلك تم القيام بتفتيش أرضي في المنطقة الواقعة جنوب غربي غبابا حيث عثر على موقعين للتعدين جرى فحصهما. وقد تم ذلك بمساعدة من الكتيبة البنغلاديشية والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة. وتم تصوير الموقعين وتحديد إحداثياتهما.

٢٤ - وتبلغ مساحة الموقع الأول حوالي ٤ هكتارات تم تطهيرها باستخدام بلدوزر (وهو من الآلات القليلة جدا الصالحة للعمل والمملوكة ملكية خاصة والتي ما زالت موجودة بالبلد). ولم يكن هناك أي إنتاج في هذا الموقع: فقد كان الغطاء المكون من اللاتريت على حاله، كما لم يتم الكشف عما قد يكون هنالك من حصى رسوبي. وقد ذكر رجل الأعمال المحلي الذي يقوم باستغلال الموقع، خلال مقابلة مع عدد من كبار موظفي وزارة الأراضي والمناجم والطاقة حضرها الفريق، أن لديه تصريحاً صحيحاً بالاستكشاف والاستخراج وأنه كان يقوم بتطهير الأرض انتظاراً لرفع الجزاءات الذي اعتقد أنه سيتم خلال الشهور الستة أو الشهور الإثني عشر التالية. وقد وافقت الوزارة على أن تصرفه ليس فيه مخالفة لأية قيود تفرضها أية قوانين وطنية أو دولية، حيث لا يوجد حظر عام على النشاط التعديني في ذاته في ليبيريا وإنما المحظور الوحيد هو تصدير الماس الخام. وقد يتطلب الأمر أن تقوم حكومة ليبيريا باستعراض هذا الوضع، خاصة إذا ما بدأ مستخرجو الماس بعد نزع السلاح وبدء موسم الجفاف في العودة بأعداد كبيرة إلى مناطق التعدين، والأمر في ذلك متوقف على طول الفترة التي يستمر فيها الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على تصدير الماس.

٢٥ - أما الموقع الثاني فكان عملية "دلو ومجراف" أصغر بكثير تم فيها استخراج كمية من الرواسب للقيام بغسلها. وكان حجم هذه العملية وانخفاض مستوى الأساليب المستخدمة في

الإنتاج، مما يتفق بوجه عام مع المستويات المنخفضة للتعدين "الكفاي" الذي ما زال يتم في الأجزاء الأكثر بعدا من الغابة الليبرية والتي لا تقترب بأي حال من مستويات الإنتاج التي ترتبط بالتعدين التجاري المحدود النطاق الذي يتم في التعدين الطمي. وقد تم الإبلاغ عن هذا الموقع إلى وزارة الأراضي والمناجم والطاقة التي تقوم حاليا بالتحقيق في الأمر.

٢٦ - وقد طلب الفريق من المصادر العسكرية ببعثة الأمم المتحدة، على مستوى استخبارات القيادة في منروفيا ومستوى العمليات الميدانية في الداخل، إبداء رأيها في المستويات الحالية للتعدين. وكان رأي المجموعتين أن النشاط التعديني ما زال على مستويات منخفضة جدا.

الخطوات التي اتخذتها حكومة ليبريا للوفاء بمتطلبات مجلس الأمن

٢٧ - حدث منذ الولاية السابقة لفريق الخبراء، أن قدمت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة إلى الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية في ليبريا مشروع قانون بتعديل الفصل ٢٣ من الباب الأول من قانون المعادن والتعدين الجديد بإضافة مادة جديدة إليه برقم ٤٠ تنص على وضع ضوابط لتصدير الماس الخام واستيراده ونقله. وقد تم وضع هذا التشريع في وقت مبكر من عام ٢٠٠٤ في تعاون وثيق مع مدير المجلس الأعلى للماس بالتزوير الذي يتولى أيضا رئاسة الفريق العامل لخبراء الماس (الفريق العامل الفني) بعملية كمبرلي. وقد صدر المشروع رسميا في شكل قانون في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بعد أن تعطل إصداره في البداية بسبب وجود عدد كبير من المسائل التي لم يتم البت فيها.

٢٨ - ويتضمن التعديل، الذي يعتبره كثيرون متشددا جدا من حيث الامتثال لمتطلبات عملية كمبرلي، القواعد والمتطلبات التفصيلية فيما يتعلق بما يلي:

الحصول على الشهادات التي تتطلبها عملية كمبرلي

استيراد شحنات الماس الخام وتصديرها ونقلها

الضوابط الداخلية على إنتاج الماس الخام والاتجار به

تحليل البيانات وتقديم التقارير

المخالفات

التدابير الانتقالية

٢٩ - وجاء مكتملا لهذه العملية التشريعية إنشاء بعض الهياكل المؤسسية والتقنية اللازمة لنجاح تنفيذ نظام الشهادات التي تتطلبها عملية كمبرلي. ومن الأمور الهامة أن مبنى وزارة

الأراضي والمناجم والطاقة قد تم تجديده تماما وخصصت غرفة لمعايرة الذهب وتقييم الماس. على أن هذه الغرفة ما زالت تنقصها أجهزة الوزن والتصوير والحواسيب اللازمة للامتنال لمتطلبات عملية كميرلي. وقد حال نقص التمويل دون الحصول على هذه الأجهزة.

تعاونيات التعدين

٣٠ - تمضي الحكومة في تنفيذ خطط لتنظيم المعدنين الذين قد تصل أعدادهم إلى آلاف في جمعيات تعاونية. وبناء على مشورة بعض بيوت الخبرة الاستشارية الدولية، ترى الحكومة أن وجود نظام للتعاونيات سيعزز إلى حد كبير نظام إصدار الشهادات التي تتطلبها عملية كميرلي بزيادة الشفافية في هذه الصناعة. ومن المأمول أيضا أن يؤدي نظام التعاونيات إلى زيادة أرباح من يقومون بعمليات الاستخراج على نطاق محدود. ومن المعتزم أن يتم دعم هذه التعاونيات جزئيا عن طريق وكالات للشراء يتم إنشاؤها وأن تقوم وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بمراقبة هذه التعاونيات. وسوف تقوم أية وكالة للشراء يتم إنشاؤها بإبرام اتفاق أو عقد توريد/شراء مع جمعية تعاونية لضمان الاستمرارية. ومن المقترح أن يقوم أعضاء التعاونية بتعيين مدير أعمال يتولى الأعمال التجارية مباشرة بالنيابة عنها مع وكالة الشراء التي يتم إنشاؤها. وستقوم عندئذ وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بمراقبة جميع هذه المعاملات مراقبة دقيقة لضمان المزيد من الشفافية فيما يتعلق بحركة الماس من المنجم إلى أن يتم الحصول على الشهادة التي تصدر في إطار عملية كميرلي وتتم عملية التصدير. ودعما لهذه العملية، قامت الحكومة بإعداد مقترحات بإنشاء مدارس لتدريب لخدمة التعاونيات. كذلك اقترح إنشاء مدرستين للتدريب التعاوني في كل منطقة من المناطق الجغرافية الرئيسية الأربع في ليبيريا. وسيتم إنشاء التعاونيات في القطاع الطمي على ثلاث مراحل تستمر كل منها أربعة أسابيع:

المرحلة ١

٣١ - توفير الموظفين؛ وتوعيتهم؛ وإنشاء وتطوير التعاونيات.

المرحلة ٢

٣٢ - التدريب المفصل؛ وتقييم اللوائح؛ وإصدار الشهادات للتعاونيات؛ ووضع أساليب إجراءات العمل فيما بين الوكالات؛ وفحص المطالبات المتعلقة بالتعدين.

المرحلة ٣

٣٣ - قيام وكالات الشراء بتوريد الإمدادات إلى التعاونيات؛ وبدء المشروع بشكل كامل.

٣٤ - وتقدر الحكومة أن تبلغ تكاليف إنشاء النظام التعاوني نحو ٩٠٠ ٠٠٠ دولار، ولكنها تفتقر في الوقت الحالي إلى التمويل اللازم لتنفيذ المشروع.

الرقابة الداخلية

٣٥ - بدأت الحكومة، على سبيل الاستعداد، في تعيين وتدريب مفتشي مناجم للإشراف على هذا المشروع الذي ستم مراقبته داخليا عن طريق إصدار استمارات بيع ذات أرقام سلسلة لاستخدامها في القطاع الطمي. وسيسير العمل في هذا النظام بوجه عام كما يلي:

(أ) يحصل مدير أعمال التعاونيات على استمارات البيع ذات الأرقام المسلسلة من مكتب قاعدة البيانات المتعلقة بشهادات عملية كميرلي بالوزارة.

(ب) يجري مدير أعمال التعاونيات العملية التجارية مع وكالة الشراء في حضور مفتش الوزارة. ويأخذ مفتش الوزارة نسخة من هذه المعاملة إلى قاعدة البيانات المتعلقة بشهادات عملية كميرلي بالوزارة للتحقق من بيانات الإنتاج. ويحتفظ مدير أعمال التعاونيات بنسخة من الاستمارة.

(ج) يحتفظ وكيل الشراء بنسخة من الاستمارة، ويقدم نسخة أخرى إلى المصدر الذي يبيع له السلع المشتراة أصلا من التعاونية.

(د) يأخذ المصدر السلع إلى قاعدة البيانات المتعلقة بشهادات عملية كميرلي بالوزارة حيث يتم التحقق من مطابقة الاستمارة للنسخة الأصلية الموجودة لدى مفتش الوزارة. وعندئذ يمكن البدء في عملية استخراج شهادة كميرلي استعدادا للتصدير.

الرقابة الخارجية

٣٦ - بدأت وزارة الأراضي والمناجم والطاقة أيضا دعوة شركات التقييم الخارجية إلى تقديم عطاءات مفصلة. وستكون لذلك أهمية كبيرة في تقدير القيمة الصحيحة للشحنات المعدة للتصدير لأغراض الضرائب. ومن المرجح أن تقوم شركة تقييم خارجية أيضا بترتيب التدريب اللازم على أعمال التقييم لموظفي الوزارة الداخليين. ومن المعلوم للفريق أن إحدى الشركات المستتبة وذات الخبرة قد تقدمت فعلا بعطاء للحصول على هذا العقد. ويتوقع الفريق أن تقوم اثنتان أو ثلاث من الشركات الدولية الأخرى بتقديم عطاءات في المستقبل القريب.

الحصول على شهادات المنشأ التي تتطلبها عملية كمبرلي

٣٧ - قامت الحكومة بالاتصال بعدد من شركات الطباعة، ولكنها لم تفرغ بعد من إعداد عقد لصنع النماذج التي تُطبع منها شهادات الامتثال لمتطلبات عملية كمبرلي لتوفير عدد مستمر من هذه الشهادات لإصدارها للمصدرين. وقد حال عدم توافر الأموال اللازمة دون تحقيق الحكومة لهذا الهدف الرئيسي.

الاتصال بعملية كمبرلي

٣٨ - بعد صدور التعديل الذي وُضع في ضوء عملية كمبرلي في شكل قانون في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، اتصل جوناثان ماسون وزير الأراضي والمناجم والطاقة برئيس لجنة عملية كمبرلي، تيم مارتين، لترتيب سلسلة من الاجتماعات يؤمل أن تنتهي بإيفاد بعثة تقييم من عملية كمبرلي إلى ليبيريا لدراسة الخطوات التي اتخذتها الحكومة نحو الاشتراك في هذه العملية. وحكومة ليبيريا حريصة على أن يحدث ذلك في أقرب وقت ممكن (بُحث في الأصل منتصف تشرين الأول/أكتوبر كتاريخ لذلك)، لأسباب ليس أقلها أنها تعتقد أن صدور تقييم إيجابي من جانب عملية كمبرلي سيزيد احتمال الحصول على التمويل المعلق اللازم للتنفيذ الكامل. على أن عملية كمبرلي ملتزمة بأن توفد خلال الأسابيع القادمة عددا من بعثات التقييم التي سبق ترتيبها، كما أنها ملتزمة بمؤتمرها العام السنوي المقرر عقده في أتاوا بكندا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وعلى ذلك فإن أقرب فرصة يمكن أن تقوم فيها بعثة تقييم من عملية كمبرلي بزيارة ليبيريا هي على الأرجح أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ مما يجعل الامتثال الكامل بنهاية هذا العام أمرا غير محتمل مع الأسف، وخاصة بالنظر إلى الجهود التي بذلتها حكومة ليبيريا خلال الشهور الستة الماضية.

الاستنتاجات

٣٩ - ما زالت عملية استخراج الماس من الطمي في ليبيريا عند مستويات منخفضة جدا نتيجة لانعدام الأمن الداخلي ونظرا للأحوال الجوية الموسمية. وما زالت كميات الماس التي يتم تصديرها من ليبيريا بطريقة غير مشروعة وبالمخالفة للحظر الذي فرضه مجلس الأمن ضئيلة للغاية. على أن النشاط التعديني لا يُعتبر من الناحية الفنية أمرا غير مشروع، ومن ثم فإن مستويات صادرات الماس غير المشروعة يمكن أن تزيد مع عودة مستخرجي الماس إلى مناطق التعدين في أعقاب نزع السلاح وبدء موسم الجفاف. وقد يكون من الضروري أن تقوم حكومة ليبيريا باستعراض هذا الوضع ووضع ضوابط مؤقتة لمنع أية زيادة مفاجئة في التهريب غير القانوني إلى الخارج.

٤٠ - إن حكومة ليبيريا تتقدم بخطوات حثيثة نحو استيفاء شروط مجلس الأمن لرفع الجزاءات المفروضة بالنسبة لتصدير الماس الخام من ليبيريا. وقد أثبتت هذه الحكومة التزامها وامتلاكها للخبرة الفنية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. على أن العقبة الكبرى التي تواجهها ما زالت هي التمويل اللازم لتوفير المواد والآليات اللازمة لتنفيذ نظام شهادات عملية كمبرلي. ومن المحتمل أن تظل حكومة ليبيريا، لفترة من الوقت، غير قادرة على استيفاء جميع الشروط اللازمة لاشتراكها في نظام شهادات عملية كمبرلي بدون تمويل مباشر لتنفيذ مقترحاتها.

٤١ - ولما كان من غير الممكن أن تقوم عملية كمبرلي بأي تقييم قبل أواخر تشرين الثاني/نوفمبر فمن غير المحتمل إلى حد بعيد أن تكون الحكومة في وضع يسمح لها بأن تشارك في نظام شهادات عملية كمبرلي قبل نهاية عام ٢٠٠٤.